

المرجع: بي ان/ايه/٢٨٠٨ ايه/يونيو ٢٠٢٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى:

المساهمين

جمعية دبي التعاونية والشركات التابعة لها

ص.ب: ٣٩٢٢

دبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لجمعية دبي التعاونية، دبي – الإمارات العربية المتحدة ("الجمعية") والشركات التابعة لها (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بصورة أشمل في هذا التقرير ضمن قسم مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

عدم اليقين الجوهري المتعلق بالاستمرارية

نلفت انتباهنا إلى الإيضاح رقم ٢ المرفق بهذه البيانات المالية الموحدة الذي يشير إلى أن المجموعة تكبدت خسارة صافية قبل الضريبة بلغت ١٦,٤٤٤,٦٨٦ درهم إماراتي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وخسائر متراكمة بلغت ٣٩,٤٢٣,٩١١ درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٢٣,١١٠,٩٨١ درهم إماراتي)، وأن الالتزامات المتداولة تجاوزت الموجودات المتداولة بمبلغ ٩,٥٧٤,٦٧٥ درهم إماراتي كما في ذلك التاريخ. وكما هو مذكور في الإيضاح رقم ٢، وعليه فإن هذه الأحداث أو الظروف، إلى جانب أمور أخرى واردة في الإيضاح رقم ٢، تشير إلى وجود عدم يقين جوهري قد يثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إن رأينا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

معلومات أخرى

تتحمل الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى. وتشمل هذه المعلومات الأخرى تقرير أعضاء مجلس الإدارة، لكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة أو تقرير مدقق الحسابات بشأنها.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو محرفة بشكل جوهري. إذا تبين لنا، استناداً إلى العمل الذي قمنا به، أن هناك تحريفاً جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإفصاح عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

إلى المساهمين جمعية دبي التعاونية والشركات التابعة لها
تقرير حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذلك إعدادها بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، كما تتحمل مسؤولية الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من التحريف الجوهرى، سواء كان ذلك ناتجاً عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واعتماد مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو لا يوجد لديها دليل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من التحريف الجوهرى، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. ويُعد التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يُعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً عن التحريف الجوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن احتيال أو خطأ، وتُعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، بشكل فردي أو إجمالي، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال عملية التدقيق. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في البيانات المالية الموحدة، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهرى ناتج عن احتيال أعلى من ذلك الناتج عن خطأ، حيث قد يتضمن الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المتعلق بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا إلى وجود عدم يقين جوهرى، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى توقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل العمليات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن توجيه وإشراف وأداء تدقيق المجموعة، ونظّل وحدنا المسؤولين عن رأي التدقيق الخاص بنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

إلى المساهمين جمعية دبي التعاونية والشركات التابعة لها
تقرير حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

نقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة بشأن عدد من الأمور، من بينها نطاق التدقيق المخطط له وتوقيته، ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي نحددها خلال عملية التدقيق.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نفيد كذلك بأن البيانات المالية الموحدة تتوافق، من جميع النواحي الجوهرية، مع الأحكام المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ بشأن التعاونيات.

لكرو ماك



Baest

باسل ناصر

شريك

رقم قيد مدقق الحسابات: ٥٥٠٧

دبي، الإمارات العربية المتحدة

٢٩ يونيو ٢٠٢٦